

تحقيق

المجتمع المدني الانتخابي بالاستشاريين جئناكم

نبيل عبدو

أعطى ترشح مجموعة من الأفراد الأتني بمعظمهم من خارج المنظومة السياسية التقليدية نكهة مختلفة للانتخابات النيابية المقبلة في لبنان. اعتمد هؤلاء، مسميات كالفقوى المدنية أو التغييرية أو حتى مصطلحات فضفاضة كالمجتمع المدني، وذلك تنويجاً للحركات التي برزت على الساحة اللبنانية من الـ2011 حتى 2015 وصولاً إلى الانتخابات البلدية (2016).

طبعاً، أفراد هذه المجموعة ليسوا متجانسين، أو بمعنى أوضح، لا يشكلون مجموعة واحدة تمثل مصالح معينة، ويتوزعون على مروحة واسعة ومتنوعة جداً من الليبراليين وأصحاب الميول اليسارية أو اليمينية والمحافظين والطاقنيين والناشطين في مجالات الحقوق المدنية والعاملين لدى المنظمات غير الحكومية، المحلية وغير المحلية... فضلاً عن أنهم ينتمون إلى تشكيلة مهنية مختلفة.

مع استبعاد الحملات التي لا تدعي النطق باسم المجتمع المدني، تبرز ثلاث حملات انتخابية في بيروت والشوف، "حدا منّا" و"كلنا بيروت" و"البلدي". بعيداً عن المسميات، وما تحمله من دلالات وإشكاليات، هناك حاجة للتمعن بالمهمة التغييرية التي اختارها هؤلاء الأفراد طارحين أنفسهم كبديل من منظومة الحكم الطائفي القائمة حالياً. فما هو هذا البديل؟ وأي تغيير يعدنا به المستشارون والناشطون والمهنيون الوافدون من مباديين التكنوقراط إلى معترك العمل السياسي المباشر وتحديداً من المنظار الاقتصادي؟

اسس التراكم لا تمس

لتقييم جدية أي جماعة تطرح نفسها كبديل وتريد تسلّم السلطة، لا بد لنا من البحث في ما يشكله هؤلاء من تهديد أو مشروع تغييري للأسس التي يقوم عليها النمط الاقتصادي القائم، فمراجعة سريعة لما نُشر من

الحدّ من الدين العام إلى 90% من الناتج المحلي دون تحديد الآليات، ما يدفع إلى التساؤل: هل تُطرح الحملة المخصصة مثلاً لتحقيق هذه الغاية المنشودة؟ أما حملة "البلدي" فكانت قد أوردت بنداً في برنامجها تدعم فيه سياسات مصرف لبنان، ولكنها عادت وحذفتها في النسخة الأجد من برنامجها. وبطبيعة الحال تغيب مصطلحات "اللامساواة" وإعادة توزيع الثروة أو الدخل عن أي من برامج هذه الحملات.

السوق هو الحل

تُجمع معظم حملات المجتمع المدني على تشجيع إنشاء الشركات الخاصة كخيار للإنعاش الاقتصادي. فتقترح "كلنا بيروت"، "حدا منّا" (حملة في الشوف وعاليه) و"البلدي" تعديل قوانين التجارة لتسهيل إنشاء الشركات، وهذه توصية مزمنة للبنك الدولي تتبناها قوى السلطة الأساسية. تنفرد "حدا منّا" باقتراح إعفاء ضريبي للشركات بما يتناسب مع نسب الوظائف التي تنتجها، وليس بشكل نسبي مع رأسمال هذه الشركات، مما قد يشجّع التوظيف المحدود الأجر على حساب التطور التقني. لكن الأهم أن السياسات المقترحة لا تمس فعلياً ببنية الاقتصاد اللبناني، لا بل هي بمعظمها لا تتعدى كونها إعادة تدوير لتوصيات المؤسسات المالية الدولية والدراسات الاستشارية.

بالنظر إلى خطاب "البلدي" و"كلنا بيروت" نجد أن التنظير السياسي الطاعى يتقاطع مع برامج قوى السلطة من حيث تشجيع روح المبادرة والريادة وتحفيز إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. وهي توصيات لم تتوقف المدارس الاقتصادية المهيمنة (خاصة النيوليبرالية) عن تقديمها للبلدان النامية منذ ثمانينيات القرن الماضي. فالروح الريادية والاستثمارات لا تصنعان لوحدهما اقتصاداً. فالأولى

برامج هذه الحملات، نلاحظ عدم تطرقها لأسس نظام الإنتاج اللامساواة وتركز الثروة والدخل في لبنان، والتي تقوم على الارتباط العضوي ما بين قطاعي المصارف والعقارات ومديونية الدولة، وهو ما يشكل العنوان الرئيس لنموذج الاقتصاد الريعي في البلاد. بل على العكس، تأخذ بعض هذه الحملات تلك الأسس وتعتبرها من المسلمات، حتى أنها تدعو إلى تعزيز بعضها. فتتعهد "البلدي" (حملة في دائرة بيروت 1) بالعمل على "تأمين وحدات سكنية منخفضة التكلفة وتأمين القروض المدعومة لها للاستجابة لحاجات الأسر ذات الدخل المنخفض أو المتوسط"، وهو ما يقوم عليه النموذج أصلاً. وتهدف "كلنا بيروت" (حملة في بيروت 2) إلى "زيادة عدد المساكن ذات الأسعار المعقولة في بيروت عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص"، أي باختصار مفيد، إعادة إنعاش القطاع العقاري من المال العام عوضاً عن اقتراح سياسات سكنية أخرى لا تعتمد على التملك الفردي. بذلك تتبنى مجموعات المرشحين والمرشحات هذه، خيار بيع اللبنانيين الوهم بأن الأمان الاجتماعي يتأتى من خلال تمكينهم من تملك المسكن الخاص بالدين المرهق!

أما من ناحية تركيز الثروة، الدين العام، الضرائب التي تطل المصارف والعقارات، أو السرية المصرفية وسياسات مصرف لبنان؛ فبكل بساطة خلّت برامج المرشحين والمرشحات "المستقلين" من أي إشارة لها باستثناء حملة "كلنا بيروت"، التي تقول في برنامجها إنها تريد

يقول جيلبير ضومط:

«نحننا من عملهم
شغلهم للسياسيين
وهني ولا مرة يطبقوا»

التي روجت للأيدولوجية القائلة بأن لكل فرد إمكانية تأسيس عمله! ها الخاص عبر سندان القروض الصغيرة والمتوسطة ومطرفة التدريب المهني الممول من المؤسسات الدولية، أنتجت في لبنان مثلاً قطاعاً خاصاً ضعيفاً ومأزوماً، لا توظف 95% من مؤسساته سوى أقل من 5 عمال؛ هذا من دون نقاش مقدرة هذه المؤسسات على النمو والتطور وإنتاج فرص عمل لائقة. أما تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فلطالما كانت مطية للحد من مكتسبات العمل، إعفاءات ضريبية هائلة وغطاء للخصخصة. وهذا بالفعل ما تدعو إليه "كلنا بيروت"، إذ طالبت بالشراكة مع القطاع الخاص في البنية التحتية. أما "البلدي" و"حدا منّا" فذكرت الاستثمار في البنية التحتية دون ذكر ما إذا كانت الدولة ستقوم به أم القطاع الخاص. اللافت، أن جميع الاستثمارات، ما عدا سكة الحديد، التي تنوي هذه المجموعات القيام بها تتطابق بشكل كبير مع مقترحات الحكومة لمؤتمر باريس-4. فإين البديل تحديداً؟

خلق فرص العمل

أما سياسات العمل، ف"كلنا بيروت" تطرح "تكيف قانون العمل مع الاحتياجات والتحديات الراهنة لسوق العمل تحفيزاً لخلق فرص عمل"، هذا ما تجري ترجمته بالعادة بالمزيد من "المرونة" في القانون لتخفيض متكسبات العمال وتسهيل صرفهم من العمل. أما "حدا منّا"، فستعمل على زيادة الأجور تماشياً مع التضخم. ولكن جميع الحملات لم تطرح لحقوق العمال في التنظيم النقابي، ولم تتعهد بإلغاء الترخيص المسبق للنقابات وإلغاء حظرها في القطاع العام. بمعنى آخر، لم يجد العمال، ولا حقهم بالتنظيم والتعبير الحر والمشاركة في صوغ السياسات العامة، أي مكان لهم في مجموع البرامج الانتخابية "المدنية" و"المستقلة". على العكس، تُرك هذا الأمر للخبراء والاختصاصيين كما ورد في برنامج "حدا منّا" عبر

نماذج من البرامج الانتخابية المعلنه

كلنا بيروت	بلدي	حدا منّا	المستقبل	حزب الله	سياسة مالية وفساد
<ul style="list-style-type: none"> إزالة الاستثناءات من سلع قطاع الرفاهية الحدّ من التهرب الضريبي إعادة النظر في شطور ضريبة الدخل والإرث خفض الإنفاق العام دعم استقرار القطاع المصرفي 	<ul style="list-style-type: none"> إعادة الحصانة لرؤساء الهيئات الرقابية تفعيل عمل الهيئات الرقابية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الإنفاق الاجتماعي، وتعزيز عمل القطاع العام ووقف الهدر مراجعة السياسات الضريبية محاسبة كل من هدر أموال الناس 	<ul style="list-style-type: none"> تقليص الإنفاق العام غير المجدي تفعيل الجباية ومحاربة الهدر والتهرب الجمركي والضريبي إطلاق ورشة تشريعية لمكافحة الفساد والرشوة 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز دور الهيئات الرقابية محاربة الفساد المالي والإداري ضبط الإنفاق وترشيده إصلاح النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي خفض كلفة الدين العام والاستدانة في المشاريع غير المجدية 	
<ul style="list-style-type: none"> تطوير واعتماد قانون الأمان السيبراني وتطبيق قانون حقوق الملكية الفكرية دعم ريادة الأعمال والابتكار تسهيل آليات تأسيس الشركات الناشئة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> دعم القطاعات المنتجة والبديلة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية تحفيز ريادة الأعمال وتحديث القوانين لمواكبة التطور التكنولوجي وأسواق العمل العمل على مشاريع البنية التحتية 	<ul style="list-style-type: none"> تعديل قوانين التجارة لتسهيل عملية إنشاء الشركات تعديل مرسوم IDAL بالنسبة إلى الإعفاء من الضرائب وربطها بحجم التوظيف تمكين المرافق العامة ووقف الفساد 	<ul style="list-style-type: none"> تقديم الحوافز الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة وضع آليات تحفيزية للشركات لتوفير فرص عمل تحسين الخدمات العامة عبر برنامج استثماري في البنية التحتية 	<ul style="list-style-type: none"> وضع استراتيجية شاملة للنقل العام إصلاح قطاع الاتصالات، وتشكيل الهيئة الناظمة له، وإنشاء شركة اتصالات لبنان وضع برامج خمسة وعشرية لرفع معدلات الادخار والاستثمار، وتوفير فرص العمل، والاستفادة من الطاقات الاغترابية 	بيئة أعمال وبنية تحتية